

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من حلف الشعوب الأصلية في آسيا وبرنامج شعوب
الغابات، وهما منظمين غير حكوميتين لهما مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 060113 12-63062X (A)



بيان

مقدمة

نرحب بالاهتمام الذي أولي لموضوع ”القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها“ و الذي تم اختياره للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ونركز في هذا البيان على العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية استنادا إلى خبرات نساء الشعوب الأصلية في آسيا. وتكتسب الشعوب الأصلية في آسيا اعترافا متزايدا بوضعها كشعوب أصلية، إلا أن الكثير منها ما زال يواجه عدم اعتراف حكوماته والآخرين به. ونشير في هذا البيان إلى الشعوب التي قد تُعرف بمصطلحات أخرى في بلدانها مثل ”الأقليات العرقية“ أو ”قبائل التلال“ أو ”أديفاسي“؛ ونعني جميع الشعوب التي تختار أن تعتبر ”أصلية“، بغض النظر عن مصطلحات الحكومات الوطنية.

العنف ضد نساء الشعوب الأصلية

يستخدم مصطلح العنف ضد نساء الشعوب الأصلية هنا (بوصفه يختلف عن مصطلح العنف ضد المرأة بوجه عام) ليعني العنف الذي يمارس ضد الحقوق الجماعية لنساء الشعوب الأصلية، أو العنف الذي يؤثر على نساء الشعوب الأصلية بشكل غير متناسب نظرا لوضعهن كأشخاص من الشعوب الأصلية. وكما أشار الاتحاد الدولي لنساء الشعوب الأصلية (المعروف بمختصره الإسباني FIMI)، في جملة أمور، فإن العنف الجنساني ضد الأشخاص من الشعوب الأصلية لا يحدده التمييز الجنساني داخل مجال الشعوب الأصلية أو غير الشعوب الأصلية فحسب، بل يحدده أيضا سياق استمرار الاستعمار والترعة العسكرية، والعنصرية والاستبعاد الاجتماعي، والسياسات الاقتصادية و ”الإنمائية“ التي تتسبب في نشوء الفقر.

ولا بد من معالجة الأطر المتعددة لحقوق الإنسان والتحديات ذات الصلة بطريقة شاملة وكلية. ويعني ذلك في سياق نساء الشعوب الأصلية أنه يجب عند التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان مراعاة الحقوق الإنسانية الأساسية للمرأة، وكذلك الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. ومن الوثائق الرئيسية في ذلك الصدد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يوفر السياق القانوني الدولي لهذا النهج المتعدد الأبعاد.

حيازة الأراضي ونقل ملكيتها

يطلق الترحيل القسري للشعوب الأصلية من أراضيها ومواردها إجراء ”العمل العاجل/الإنذار المبكر“ في إطار لجنة القضاء على التمييز العنصري، وقد صمم هذا الإجراء

ليستخدم في الحيلولة دون حدوث أفضع أشكال التمييز العنصري. ومن المتفق عليه أن فقدان الأراضي والموارد يهدد بقاء الأشخاص المتأثرين كأشخاص، أي كمجموعة متألفة ومنسجمة ثقافيا. ولا ينطوي هذا التشريد على تفكك مادي فحسب، بل تفكك اقتصادي واجتماعي أيضا. ويمكن أن يسفر فقدان الحقوق الجماعية العامة عن خسارة محددة للمرأة، كما سلط على ذلك الضوء منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية: ”[أدى] تقديم الغرباء المهيمنين لمؤسسات الأملاك الخاصة إلى [فقدان] نساء الشعوب الأصلية بصورة مطردة لحقوقهن التقليدية في الأراضي والموارد الطبيعية“^(١).

وتمثل الأرض بالنسبة للشعوب الأصلية الأسس المادية والروحية التي توفر الغذاء والصحة والأمن والبقاء الثقافي. والمرأة في كثير من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية هي المنتجة الرئيسية للغذاء، وصاحبة المعارف، والمعالجة، والحفاظة على الثقافة والناقلة لها. وعند فقدان الأراضي وإمكانية الوصول إلى الموارد المستخدمة تقليديا يمكن لنساء الشعوب الأصلية أن يفقدن أدوارهن التقليدية في التعليم وقدراهن على استخدام المعارف التقليدية وصورها. وبضعف المعرفة التقليدية بخصوص استخدام الموارد المحلية، تضعف معها قدرة أفراد المجتمعات المحلية على الاستجابة للتغيرات التي يتسبب فيها تغير المناخ في بيئتهم. وفي مينداناو، بالفلبين، أسفرت موجات الجفاف الخطيرة عن وفيات، حيث لجأ أفراد المجتمعات المحلية إلى أكل الأغذية البرية التي فقدوا المعرفة المتعلقة بتجهيزها على نحو فعال، ومن ثم أصيبوا بحالات تسمم.

وبازدياد مشاركة المجتمعات في الأعمال المنخفضة الأجر، يمكن أن تصبح المرأة أكثر اعتمادا على الرجل من الناحية الاقتصادية، وأكثر ضعفا بالنسبة لأشكال العمل المتاحة لها. وفي كاليمانتان وسولاويسي، بإندونيسيا، كان لاستبدال الغابات والأراضي الزراعية بمزارع نخيل الزيت آثارا ضارة على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وتحملت النساء بشكل غير متناسب بعض هذه الآثار. وتعرضت خبيرات النساء في إدارة الموارد الطبيعية وإعالة أسرهن للخطر من جراء فقدان إمكانية الحصول على المحاصيل التقليدية، وأصبحن أكثر فقرا حيث أصبحت أسرهن أكثر فقرا. وتتقاضى النساء في المزارع أجرا يقل عن أجر الرجال. والنساء اللاتي يسافرن من أجل العمالة المهاجرة ضعيفات بصفة خاصة.

(١) مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والتهوض بالمرأة، وأمانة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ”الجنسانية والشعوب الأصلية“، مذكرة إعلامية رقم ١، صفحة ٢، متاحة على الموقع Social.un.org.

الاستبعاد من الحصول على الخدمات الاجتماعية

تسبب الحرمان من الملكية الدائمة للأراضي والموارد، بالإضافة في بعض الأماكن إلى عدم الاعتراف بالحقوق السياسية الأساسية، في الحرمان من الخدمات الأساسية بطريقة تؤثر بشكل غير متناسب على نساء وأطفال الشعوب الأصلية. وفي البلدان التي تحرم فيها الشعوب الأصلية حتى من المواطنة لا يمكن الحصول على الخدمات الاجتماعية.

والاستبعاد من الحصول على الخدمات الاجتماعية شكل من أشكال ما يمكن أن يطلق عليه "العنف الهيكلي"، حيث تسفر هياكل المجتمع عن تفاوتات واسعة من الثراء والقوة، مسببة الفقر المشترك بين الأجيال، وهجرة العمل القسرية، والسخرة، والاتجار بالبشر، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للحقوق. وتتضمن أمثلة العنف الهيكلي ضد الأشخاص من الشعوب الأصلية الكامايا (العمال الزراعيون) والكامالاري (خادمات المنازل)، وكلاهما شكل من أشكال الاسترقاق، وتقتصر الخادمة على أفراد معينين أو أسر معينة لتسديد الديون التي تتكبدها أو تتكبدها أجيال سابقة. وفي نيبال، يرتبط هذا الشكل من السخرة بصفة خاصة بالخلفية العرقية والثقافية، كما يرتبط العنف بوضع الشعوب الأصلية.

وتفاقم من الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية عوامل أخرى مثل: الأماكن النائية للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الحكومة، والمشاكل الأمنية في هذه المناطق، والتمييز الاجتماعي. ويمكن أن يتضمن التمييز الاجتماعي الرفض من جانب المستشفيات والعلاج غير الكافي من جانب المهن الصحية. وفقدان النظم العلاجية التقليدية نتيجة لضيق الأراضي والموارد، والميزانيات الصحية الوطنية المحدودة في كثير من البلدان الآسيوية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناشئة في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الظروف الصحية لنساء الشعوب الأصلية.

العنف باسم التقاليد

تدرك نساء الشعوب الأصلية وجود التمييز والعنف في مجتمعاتهن وتتصدى لهما. ويوجد العنف في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية كما هو الحال في أماكن أخرى. ويجري الدفاع عن بعض أشكال العنف ضد النساء والفتيات بالإشارة إلى التقاليد. وقد تتضمن تلك الأشكال ثمن العروس والمهر وزواج الأطفال. ومع ذلك، فبدلاً من كون هذه الأشكال متأصلة في الثقافات المعنية، فإنها تنتج عن تفسير الثقافة وإعادة تفسيرها من خلال التقاليد و/أو الممارسات المتعلقة بالتمييز الجنساني، ولا يمكن محاربة هذا العنف بفعالية إلا من داخل الإطار الثقافي.

وترجع بعض أسباب ما تواجهه نساء الشعوب الأصلية في آسيا داخل مجتمعاتهن المحلية من تمييز وعنف إلى مواقف السلطة الأبوية. وفي الكثير من مجتمعات الشعوب الأصلية، يهيمن الرجال على الشؤون السياسية والعامّة بينما لا تشارك النساء إلا مشاركة هامشية في المؤسسات العرفية لصنع القرار مثل مجالس القرى أو القبائل، رغم أنهن قد يضطعن بأدوار تكميلية في الأوضاع التقليدية. ويمكن تنمية علاقات قوى تفاضلية أو زيادتها حيثما تستبدل هذه المؤسسات بنظم إدارية تابعة للدولة.

وتعزى زيادة العنف العائلي البدني والنفسي في بعض مجتمعات الشعوب الأصلية في جزء منها إلى فقدان الأراضي والموارد وتزايد الفقر، وإقرار قيم خارجية أكثر تمييزاً ضد النساء. وفي جارخاند، الهند، أصبح نظام المهر الذي يمارسه المجتمع الهندي عموماً جزءاً من الممارسات العرفية لبعض المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. ويسفر هذا غالباً عن ديون ثقيلة تتحملها أسرة العروس، ومضايقة النساء، وغير ذلك من الانتهاكات.

التوصيات

لا بد من احترام مجموعتين من الحقوق بغية التصدي بفعالية للعنف ضد نساء الشعوب الأصلية: الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية جزء من حماية حقوق الأفراد من الشعوب الأصلية. وينبغي تفسير معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق الأفراد، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتطبيقها قياساً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. والتدابير المتخذة للتصدي للعنف ضد نساء الشعوب الأصلية التي تقوض الحكم الذاتي للشعوب الأصلية ليست مستدامة ولا طويلة الأمد.

من الضروري أن تسعى التدابير المتخذة للتصدي للعنف ضد نساء الشعوب الأصلية بصورة استباقية إلى تعزيز الحقوق الأخرى للشعوب الأصلية كوسيلة لدعم وتمكين النساء بوصفهن من أفراد الشعوب الأصلية. ويتعين على الدول اتخاذ تدابير للتصدي للتمييز المنهجي والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الشعوب الأصلية عن طريق الاعتراف بوضع هذه الشعوب وحقوقها الجماعية في الأراضي والموارد.

يجب أن تعمل الدول على تعزيز الإطار القانوني للاعتراف بحقوق النساء. بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضع النظم المناسبة للتصدي للعنف ضد حقوق الأفراد للنساء من خلال الحملات الإعلامية والتثقيفية وبناء قدرات الوكالات الحكومية ذات الصلة. وقد تكون هناك حاجة إلى هيئات متخصصة على الصعيد الوطني أو دون الوطني لتتناول بشكل محدد حالات نساء الشعوب الأصلية، وينبغي تصميمها بالمشاركة الكاملة والفعالة لنساء الشعوب الأصلية.

ينبغي أن تتضمن التعدادات الوطنية وجمع البيانات للمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية بيانات مصنفة عن حالة الشعوب الأصلية ونساء الشعوب الأصلية.

لا بد من الاعتراف بدور نساء الشعوب الأصلية في نقل المعارف التقليدية وصونها، وبأدوارهن في إدارة الموارد على نحو مستدام واحترامها، مع إقرار واحترام حقوقهن في أراضيهن وبيئتهن وسبلهن لكسب الرزق ومواردهن. وينبغي كفالة المشاركة الكاملة والمستنيرة والفعالة لنساء الشعوب الأصلية في عمليات التشاور وصنع القرار التي تؤثر على أراضيهن ومواردهن.